



# مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (22) - العدد الأول - يناير 2021



## أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

بحث مستخلص من رسالة دكتوراه

### The Effect of the Application of Fair Value Standards on Market Value of the Commercial Bank Stocks Listed on the Egyptian Stock Market

الباحث

عمرو رزق القطان

باحث لدرجة دكتوراه الفلسفة في إدارة المحاسبة

dr.amrelkattan@com.psu.edu.eg

إشراف

دكتورة

منى بسيوني

المدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة - جامعة بورسعيد

الاستاذ الدكتور

محمد عبد الرحمن العايدي

عميد كلية التجارة السابق ببورسعيد

استاذ المحاسبة المتفرغ

بكلية التجارة - جامعة بورسعيد



## الملخص

استهدف هذا البحث قياس أثر تطبيق القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وقد بلغ عدد البنوك المقيدة بالبورصة المصرية 9 بنوك وهم: بنك البركة، وكريدي أجريكول، والتعمير والإسكان، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، والتجاري الدولي، والمصري الخليجي، وقطر الوطني الأهلي، وفيصل الإسلامي، والمصري لتنمية الصادرات. وتم تحليل بيانات الأصول والالتزامات وصافي حقوق الملكية والقيم العادلة لأسم تلك البنوك والتغير في تلك القيم خلال الفترة من عام 2015 وحتى 2019. يلي ذلك إجراء تحليل لبيان أثر أبعاد معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية SEM بواسطة برنامج AMOS V.25.

توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لجميع أبعاد معايير القيمة العادلة المتمثلة في التغير في الأصول، والتغير في الالتزامات، والتغير في صافي حقوق الملكية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، كما تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين جميع أبعاد البحث الأربعة وهم التغير في الأصول، والتغير في الالتزامات، والتغير في صافي حقوق الملكية، والتغير في القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية مما يدل على التأثير المتبادل الإيجابي لكل منهما على الآخر.

## الكلمات الدالة

معايير القيمة العادلة - القيمة السوقية - أسهم البنوك التجارية - البورصة المصرية

## **Abstract:**

**This research aims to measure the effect of applying the fair value standards on the market value of the commercial bank's stocks listed on the Egyptian Stock Exchange. The number of banks listed on the Egyptian Stock Exchange has reached 9 banks: Al Baraka Bank, Credit Agricole, Construction and Housing, Abu Dhabi Islamic Bank, Commercial International Bank, Egyptian Gulf Bank and Qatar National Al-Ahly, Faisal Islamic, and Export Development Bank of Egypt. The data of assets, liabilities, net equity and fair values of these banks and the change in those values during the period from 2015 to 2019 were analyzed. This is followed by an analysis to show the effect of the dimensions of the fair value standards on the market value using the SEM structural equations model using AMOS V.25 program.**

**The researcher found that there is a positive significant impact for all the dimensions of the fair value criteria represented by the change in assets, change in liabilities, and the change in net equity on the market value of the shares of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange. The four dimensions are the change in assets, the change in liabilities, the change in net equity, the change in the market values of the shares of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange, which indicates the positive mutual impact on each other's.**



## المقدمة

لعلَّ مشكلة القياس المحاسبي القديمة المتجددة بأشكال وقوالب متعدّدة تبرز بين الحين والآخر، ويرافق ذلك ازدياد حدة الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة بشأن عدم إمكانية التوصل الى مفهوم قياس موحد ومقبول قبولاً عاماً، ولعلَّ هذه المشكلة تُلقِي بظلالها على المعلومات التي تتضمنها القوائم الماليّة ومدى مصداقيتها وموثوقيتها خاصّة في أوقات الأزمات وما يتعلّق منها بقياس القيم السوقية لأسهم المدرجة بأسواق التداول في الوحدات الاقتصادية والتي سوف نختص منها أسهم البنوك التجاريّة المُقيّد بالبورصة المصريّة.

ويناقد الباحث أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجاريّة في الفكر المحاسبي من خلال عرض بانوراما عن المعايير والمفاهيم المختلفة للقيمة العادلة وتأثيرها على القيم السوقية لأسهم البنوك التجاريّة ومدى تأثير التطبيق العملي لهذه المعايير على القيم السوقية لأسهم البنوك التجاريّة المُقيّدة بالبورصة المصريّة، ومن ثم الختام بدراسة انتقادية لأثر هذا التطبيق من خلال التحليل العلمي وإظهار النواحي الإيجابية والسلبية لتلك الدراسة.

## أولاً: طبيعة المشكلة:

ان قيام العديد من المؤسسات الدولية المنظمة لمعايير المحاسبة، بإصدار معايير تتطلب الاعتراف بقم قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، والتغيرات الدورية التي تطرأ عليها، ومع تطور قواعد المحاسبة الخاصة بها، تم اخضاع العديد من مبالغ قائمة المركز المالي الأخرى للتطبيق الجزئي لقواعد القيمة العادلة التي تعتمد على ظروف خاصة، بما في ذلك انخفاض القيمة، ومدى ارتباط المحاسبة عن القيمة العادلة بالقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية (الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري).

كما أشارت العديد من المجالس المهنية الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تعديلات مست بعض المعايير المحاسبية الدولية والتي تؤيد اتباع محاسبة القيمة العادلة كأساس للاستحقاق وتطرفت إلى تطبيق مفهوم الدخل الشامل والدخل الاقتصادي والابتعاد عن الأساليب التقليدية المتبعة ( Barlev, B and Haddad, J. R. )

(2017)

وقد سمحت المعايير الدولية للشركات والبنوك باستخدام طرق وأساليب مختلفة ومتعددة لمعالجة الأحداث الاقتصادية، حيث تعتمد المعايير المحاسبية على عدة بدائل للقياس المحاسبي والافصاح، كما تختلف وتتعدد هذه البدائل باختلاف السياسات المحاسبية المتبعة داخل الوحدة الاقتصادية الواحدة، كما يتعدد استخدامها واختيارها أيضاً على مستوى البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام إلى استغلال بعض الوحدات الاقتصادية لتلك البدائل لتحقيق أهداف معينة وعرض نتائج الأعمال في المعلومات المالية بشكل يخدم تعظيم قيمتها بشكل عام، بالإضافة إلى تحسين مقاييس الأداء لديها بشكل يخدم تحقيق توقعات المستثمرين والمحللين الماليين ومتخذي القرارات الاستثمارية بما يتناسب مع مصلحتها (Brousseau, Carl and Gendron, M. and (Belanger, Philippe, 2018

تتوجه الوحدات الاقتصادية الآن عالمياً نحو تطبيق معايير القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية، كما أن هذا التوجه قد صاحبه العديد من المشاكل والتحديات، وتعد تلك التحديات من أهم المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات محاسبة القيمة العادلة في إعداد المعلومات المالية في البنوك التجارية المصرية المدرجة بالبورصة المصرية، ويرجع ذلك إلى استناد العداد من إجراءات تطبيق معايير القيمة العادلة إلى الحكم الشخصي في تلك التقديرات، حيث تتعدد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية وخاصة في اعتماد استخدام معايير القيمة العادلة على طرق قياس مختلفة (Pozen Robert C. 2019)

ويرى الباحث أن التغير في القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية وغيرها من الوحدات الاقتصادية المدرج أسهمها بأسواق المال من العوامل الهامة التي يركز عليها المستثمرون باعتبارها المؤشر الأهم لديهم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ونظراً لتأثر القيمة السوقية بعدد من العوامل والمعلومات الصادرة والمنبثقة عن السوق. فإن الاعتماد على فرضيات الأسواق المالية النشطة تعد منطلقاً أساسياً لذلك، والتي تصنف بموجبها الأسواق المالية حسب قوة المعلومات الصادرة عنها التي تساهم بشكل كبير في دعم متخذي القرارات الاستثمارية. ومن أهمها محاسبة القيمة العادلة والتي تعد إحدى بدائل القياس المحاسبي التي يتم من خلالها قياس العمليات والأحداث الاقتصادية.



وبناءً على ما سبق، سوف يسعى الباحث في هذه الدراسة إيضاح أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على القيمة السوقية في البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال تحليل أثر استخدام المعايير المحاسبية التي تتعلق بالقيمة العادلة على القيم السوقية لأسهم تلك البنوك، واقتراح المدخل المحاسبي لتبيان هذا الأثر.

مما سبق يمكن استنتاج التحديات التي تواجه الدراسة في بيان وقياس أثر استخدام القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية، ولتحقيق ذلك الغرض ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي: هل يوجد أثر لاستخدام معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

1. هل يوجد أثر للتغير في إجمالي الأصول المعدة بمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية

لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية؟

2. هل يوجد أثر للتغير في إجمالي الالتزامات المعدة بمعايير القيمة العادلة على القيمة

السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية؟

3. هل يوجد أثر للتغير في حقوق المساهمين مضافاً إليها حقوق الأقلية المعدة بمعايير

القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية؟

وبناءً على تساؤلات الدراسة السابقة سيتم وضع عدة فرضيات للدراسة وسيتم اختبارها

باستخدام أدوات القياس المناسبة، ومن ثم تحليل أثر استخدام معايير القيمة العادلة على القيم

السوقية لأسهم البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في ضوء طبيعة البحث من خلال التوجه الكبير لإعداد التقارير

المالية وبدائل القياس المحاسبي إلى محاسبة القية العادلة، حيث يكتسب البحث أهميته العلمية

والعملية في النقاط التالية:

## 1. الأهمية العلمية:

- أ. ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت وضع اطاراً فكرياً متكاملًا لتقييم مدى العلاقة والترابط بين معايير القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية في الوقت الذي يعتبر فيه هذا الإطار أمراً ملحاً لما يمثله القطاع المصرفي من أهمية كبيرة على مستوى الأفراد والوحدات الاقتصادية وكذلك على مستوى اقتصاديات الدول (Palea, Versa 2019)
- ب. دعم علم المحاسبة بوضع التقييم الفكري المناسب لمدي العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وما لها من أثر على القيمة السوقية لأسهم في البنوك التجارية وما له من دور في دعم المحاسبين المهنيين والمراجعين الممارسين وأيضاً الأكاديميين لما توفره هذه الدراسة من الإرشادات والحلول المناسبة للأنظمة المحاسبية الفعالة في بيئة العمل في البنوك التجارية (Urooj Khan, 2017)
- ج. تقديم إطار نظري شامل لمتغيرات البحث، حيث سيتم عرض مفصل لمحاسبة القيمة العادلة بالإضافة إلى الإطار النظري لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية، تبيان أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية، مما سيساهم في توفير أساس نظري للدراسات المستقبلية التي ستتناول هذه المتغيرات وهذا من شأنه المساهمة في إثراء المكتبة العربية.

## 2. الأهمية العملية:

- تتمثل الأهمية العملية للدراسة في سعيها إلى وضع المدخل المحاسبي المناسب لتبيان أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية، وذلك من خلال الوصول إلى عدة نتائج حول أثر استخدام المستثمرين لعناصر القوائم المالية وفقاً للقيمة العادلة، حيث يأمل الباحث في أن تساعد الدراسة العديد من المستثمرين في التعرف على أهمية القيمة السوقية إضافة إلى تقديم عدد من التوصيات التي قد تساهم في خدمة متخذي القرارات الاستثمارية وعلى النحو التالي:

- أ. توعية الوحدات الاقتصادية المالية والبنوك التي تسعى الى التميز بأهمية التطبيق الأمثل، وتحقيق الاستفادة القصوى من تطبيق وتقييم الأصول المختلفة في ظل التحديات التي تواجه البورصات والأسواق المالية ( Hikmat A. Alrawi and Sja Sarah ) (Thomas 2018)



ب. توفير مدخل متكامل يدعم تحسين كفاءة النظم المحاسبية في البنوك التجارية فيما يتعلق بالطرق المحاسبية عن القيمة العادلة ومما يدعم تلك الوحدات الاقتصادية في مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجهها في ظل التحديات التي تواجه البورصات والأسواق المالية والعمل على تخطي تلك التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لتلك الصعوبات (Oyewo, Babajide 2020)

ج. وقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام معايير القيمة العادلة على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية وتم التطبيق على جميع البنوك التجارية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

#### ثانياً: أهداف البحث

في ضوء طبيعة البحث وأهميته ومفاهيم عنوانه يهدف البحث إلى اقتراح مدخل محاسبي متكامل لدراسة أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية، وتم اقتراح المدخل المحاسبي - بشقيه الفكري والتطبيقي - لتبيان هذا الأثر، وينقسم هذا الهدف الرئيسي إلى ثلاثة أهداف فرعية على النحو التالي:

أ. دراسة أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية من منظور نقدي.

ب. تبيان أثر عناصر المدخل المحاسبي المقترح لتطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

ج. إجراء دراسة ميدانية على جميع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية لتبيان أثر المدخل المقترح لتطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم تلك البنوك.

#### ثالثاً: فروض البحث

في ضوء طبيعة البحث وأهميته ومفاهيم عنوانه، ولإجابة على مشكلة الدراسة سوف يتم صياغة الفروض التالية:

أ. الافتراض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

ب. الافتراض البديل الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.



ج. الافتراض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدخل المقترح بشقيه الفكري

- بشقيه الفكري والتطبيقي - لبيان أثر تطبيق معايير القيمة العادلة، والقيمة السوقية

لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

د. الافتراض البديل الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدخل المقترح بشقيه

الفكري - بشقيه الفكري والتطبيقي - لبيان أثر تطبيق معايير القيمة العادلة، والقيمة

السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

هـ. الافتراض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المدخل المقترح على البنوك

التجارية المقيدة بالبورصة المصرية لأثر معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية

لأسهمها.

و. الافتراض البديل الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المدخل المقترح على

البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية لأثر معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية

لأسهمها.

#### رابعاً: منهج البحث

يقوم هذا البحث على استخدام المناهج العلمية لتحقيق أهدافه، وفي ذلك يستخدم الباحث

المنهج العلمي المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستدلالي الاستقرائي والمنهج الاستدلالي

الاستنباطي، وذلك بالدراسة التحليلية بهدف إعداد الإطار النظري لعناصر المدخل المحاسبي

المقترح لتبيان أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية،

وصياغة طبيعة الدراسة وفروضها.

أ. المنهج الاستدلالي الاستقرائي: يركز هذا المنهج الى استقراء العديد من الكتب والأبحاث

والدوريات المنشورة والموسوعات العلمية المرتبطة بالموضوع بالإضافة للنشرات العلمية

بموضوع البحث واستخدام محركات وأدوات البحث على شبكة الانترنت، والاطلاع على أحدث

أساليب المحاسبة المستخدمة بالبنوك التجارية، لاستنباط المقترحات والنتائج اللازمة للإجابة

على أسئلة الدراسة والتي يتم استنباطها من خلال الدراسات السابقة

ب. المنهج الاستدلالي الاستنباطي: حيث يعتمد هذا المنهج على إثبات افتراضات البحث، والتعرف

على أهم الأسس الواجب توافرها لتقييم أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بشكل فعال

في ظل التأثيرات والتغيرات المستمرة على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية، ومدى نجاح



الدراسة العملية المقترحة في هذا التطبيق المقترح على البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية، كما يعتمد الباحث في الجانب العملي على اختبار فروض الدراسة باستخدام التحليلات الإحصائية الملائمة المعتمدة على معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال النماذج المقترحة.

#### خامساً: حدود البحث

انطلاقاً من طبيعة البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيم عنوانه وافترضاته ومنهجه، فإن حدود ومجال البحث تتمثل في التالي:

- أ. تمثلت حدود الدراسة الزمنية على المَعْلُومَاتِ المَالِيَّةِ المنشورة للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية لتداول الأوراق المَالِيَّةِ خلال سلسلة زَمَنِيَّةٍ اعتباراً من عام 2015 وحتى عام 2019، وهي تعتبر فترة كافية لحساب متغيرات البحث، أما فيما يتعلّق بالحدود المكانية في هذه الدراسة على جميع البُنُوكِ التِّجَارِيَّةِ المدرجة بالبُورِصَةِ المِصْرِيَّةِ.
- ب. تقتصر الدراسة على تحليل إجماليات عناصر الميزانية العمومية لجميع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية، وهي إجمالي الأصول، وإجمالي الالتزامات، وإجمالي حقوق الملكية مضافاً إليها حقوق الأقلية، بالإضافة إلى القيم السوقية لأسهم تلك البنوك المدرجة بالبورصة المصرية من خلال مؤشر البورصة المصري EGX 30.
- ج. سوف تترجم عملة بيانات القوائم المَالِيَّةِ للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية بالدراسة لتصبح جميعها بعملة الجنية المصري وذلك لإمكانية القياس وإجراء المقارنات اللازمة.

#### سادساً: خطة البحث

الفصل الأول: رؤية متكاملة لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

المبحث الأول: بانوراما عن معايير القيمة العادلة لأسهم البنوك التجارية

المبحث الثاني: قياس القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية في الفكر المحاسبي

الفصل الثاني: عناصر المدخل المحاسبي لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

المبحث الأول: اهداف ومتطلبات ومزايا تطبيق المدخل المحاسبي لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الهيكل الفكري للمدخل المحاسبي لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

### الفصل الأول

رؤية متكاملة لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية  
لأسهم البنوك التجارية

#### مقدمة

لعل مشكلة القياس المحاسبي القديمة المتجددة بأشكال وقوالب متعدده تبرز بين حين وآخر، ويرافق ذلك ازدياد حدة الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة بشأن عدم إمكانية التوصل إلى مفهوم قياس موحد ومقبول قبولاً عاماً، ولعل هذه المشكلة تلقي بظلالها على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ومدى مصداقيتها وموثوقيتها خاصة في أوقات الأزمات وما يتعلق منها بقياس القيم السوقية للأسهم المدرجة بأسواق التداول في الوحدات الاقتصادية والتي سوف نختص منها أسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

المبحث الأول: بانوراما عن معايير القيمة العادلة لأسهم البنوك التجارية

#### تمهيد

يعد مبدأ التكلفة التاريخية احدي المبادئ المحاسبية التي لا زالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات حيث يوفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي اعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية، وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظراً لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة لاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، وسهل التحقق منها وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها.



## المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة

جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يُمكن الوثوق فيه، وبالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على التقارير المحاسبية حول ضرورة وقوف أصحاب المصالح وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الفعلي للوحدة الإقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أسس قياس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات خاصة فيما يتعلق بالقيم السوقية لأسهم البنوك التجارية، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة

وفي هذا المجال فقد عرفت القيمة العادلة منذ نشأتها لمدخل للقياس المحاسبي بأنها قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل بتاريخ اعداد القوائم المالية (chambers) ، كما عرفت القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي يُمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبينة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين في عقدها وتتم في ظروف طبيعية وفقا لآليات السوق"، وتعرف أيضاً بأنها المبلغ الذي يُمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدة مالية بين مشتري ورائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية، أو هي السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع إلى مشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال (Ebling, P. 2011) ، أما الجهات المهنية المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية مثل (IASB, FASB) فقد قدمت تعريفا خرجت به عن المفهوم الذي قام بتقديمه مؤسسو القيمة العادلة في التعريفات السابقة.

## أهداف استخدام القيمة العادلة

أن مستخدمي المعلومات المالية يحتاجون إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة للتقييم المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة اعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الإقتصادية، ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها المزايا الاتية أولاً: اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الاقرب إلى الواقع في تاريخ اعداد المركز المالي، بحيث يُعترف بالدخل اما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة

الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود ثانياً: إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فأنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه اخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار

ثالثاً: يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال رابعاً: تساعد معلومات القيمة العادلة في اجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية المتشابهة والتي تستخدم معايير القيمة العادلة في القياس والإفصاح خامساً: أن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية سادساً: أن واضعي المعايير المحاسبية يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق راس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية

المبحث الثاني: قياس القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية في الفكر المحاسبي يجب على الوحدة الاقتصادية استخدام اسلوب تقويم مناسب بحسب الظروف ومدى توافر المعلومات، وذلك من خلال تعظيم الاستفادة من المعلومات الملائمة، وهي المعلومات التي يتم صياغتها باستخدام بيانات السوق مثل المعلومات المتاحة عموماً عن الاحداث او المعاملات الفعلية.

قياس القيمة العادلة كما جاء في المعيار الدولي الأخير IFRS 13 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من الاسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية وسوف نتناول ما يخص الأصول المالية، كما ميز المعيار الدولي IFRS 13 بين قياسات القيمة العادلة على النحو التالي

قياسات إفصاحات القيمة العادلة طبقاً لأطر عمل التقارير المالية المختلفة بالبنوك التجارية: وينقسم هذا الفرع إلى مطلبين رئيسيين لعرض القياسات المتعلقة بالإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً لأطر عمل وعرض المعلومات المالية المختلفة بالبنوك التجارية على النحو التالي:

المطلب الأول: متطلبات أطر اعداد التقارير المالية فيما يتعلّق بالقيمة العادلة تتطلب أطر اعداد التقارير المالية المختلفة أو تسمح بتنوع في قياسات إفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية. كما أنها تختلف في مستوى الإرشادات التي توفرها على أساس قياس



الأصول أو الالتزامات أو الإفصاحات ذات الصلة. وبعض أطر إعداد التقارير المالية تعطى إرشادات توجيهية، بينما الأخرى تعطى إرشادات عامة، وبعضها منها لا يعطى أية إرشادات. المطب الثاني: استخدامات قياسات القيمة العادلة فيما يتعلق بأسهم البنوك التجارية تزيد استخدام قياسات القيمة العادلة، حيث أصبحت القياسات بالإفصاحات المبنية على القيمة العادلة تتزايد بشكل مطرد في أطر إعداد التقارير المالية. والقيم العادلة يمكن أن تظهر في القوائم المالية وتؤثر عليها، بعدة طرق

### الفصل الثاني

عناصر المدخل المحاسبي لأنثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

لعل مشكلة القياس المحاسبي القديمة المتجددة بأشكال وقوالب متعدده تبرز بين حين والآخر، ويرافق ذلك ازدياد حدة الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة بشأن عدم إمكانية التوصل إلى مفهوم قياس موحد ومقبول قبولاً عاماً، ولعل هذه المشكلة تلقي بظلالها على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ومدى مصداقيتها وموثوقيتها خاصة في أوقات الأزمات وما يتعلق منها بقياس القيم السوقية للأسهم المدرجة بأسواق التداول في الوحدات الاقتصادية والتي سوف نختص منها أسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

المبحث الأول: اهداف ومتطلبات ومزايا تطبيق المدخل المحاسبي لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

لقد أحدث توجه العديد من هيئات البورصة العالمية والمجالس والجمعيات والجهات المسؤولة عن التشريعات المحاسبية في عدد كبير من الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والدول التي اعتمدت هذه المعايير) نحو محاسبة القيمة العادلة اثاره اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التي تؤيد او تعارض هذا التوجه جزئياً او كلياً خاصاً فيما يتعلق بقياس القيم السوقية للأسهم المدرجة بأسواق المال.

اهداف ومقومات المدخل المحاسبي لأنثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية من منظور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

يهدف تطبيق معايير القيمة العادلة إلى اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي، حيث تعتبر المعلومات عن القيمة العادلة ذات أهمية كبيرة جداً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وله أثر كبير على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بأسواق تداول الأوراق المالية. وعليه فإن قيام البنك بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية له يُحقق العديد من الأغراض متطلبات تطبيق المدخل المحاسبي لأثر الإفصاح عن قياس القيمة العادلة على أسهم البنوك التجارية وفقاً للمعيار الدولي IFRS 13

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 13 أنه يتعين على الوحدات الاقتصادية أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات التالية بالحد الأدنى، لكل فئة من الأصول والالتزامات والتي تم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي عند الاعتراف

- أ. طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام
- ب. مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تم تصنيف قياس القيمة العادلة ضمنه
- ج. تحديد فئات الأصول والالتزامات الملائمة التي ينبغي تقديم إفصاحات عنها بشأن قياسات القيمة العادلة بممارسة التقدير
- د. تحديد فئة الأصول والالتزامات بصورة مجزئة وأن تكون معروضة في أسطر منفردة في بيان المركز المالي. على أن تقدم الوحدة الاقتصادية معلومات كافية تسمح بمطابقة البنود المعروضة في بيان المركز المالي، وفي حال حدد المعيار الدولي اخر الفئة للأصل أو الالتزام، يمكن للوحدة الاقتصادية أن تستخدم ذلك المعيار إذا كان يلبي متطلبات الإفصاح.
- هـ. الإفصاح عن الأصول المالية والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف الأولي، وعن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك القياسات.
- و. الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة والتي يكون فيها نشاط السوق ضئيلاً، والإفصاح عن أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة



المبحث الثاني: الهيكل الفكري للمدخل المحاسبي لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

تعتبر القيمة العادلة أساس القياس الذي أحدث ثورة في القياس المحاسبي، وذلك لحل المشاكل التي تتعلق بتعدد أسس القياس وعدم ارتباطها أحيانا بحدوث عملية تبادلية حقيقية، ولذلك تم التوجه إلى القيمة العادلة كأساس قياس يمكن أن يساهم في حل مشكلة القياس المحاسبي وتعدد أسسه، وبالرغم من ذلك فالقيمة العادلة تحيط بها كثير من المخاطر المصاحبة لتحديد هذه القيمة.

مفاهيم المدخل المحاسبي لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

هناك عدة عوامل ساعدت على تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية في السبعينات، إذ كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني الشديد والعمليات المصرفية التجارية تقوم على أساسها بتجميع الموارد ومنح الائتمان وعملت على تسهيل محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة واهتمت الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية والسيطرة على قوة توليد النقود الخاصة بها.

فروض المدخل المحاسبي لدراسة أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

في ضوء المفاهيم التي يبنى عليها الهيكل الفكري للمدخل المحاسبي لدراسة أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية، فإنه يمكن اشتقاق مجموعة الفروض التالية:

فروض إدارة مخاطر القيمة العادلة (Fair Value Risk Management): هي إدارة المخاطر التي يمكن أن تلحق بالوحدة الاقتصادية نتيجة القياس بالقيمة العادلة مثل مخاطر الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر، ومخاطر تقدير ما تم الاعتراف به عند تقييم الأصول والالتزامات.

IASB,2015



فروض اتفاقية بازل "3": هي تعليمات صادرة عن لجنة بازل المنبثقة من بنك التسويات والتي تعني بالمخاطر في البنوك حول العالم والتي تصدر معايير للرقابة المصرفية أهمها كفاية رأس المال وإدارة المخاطر

فروض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards – IFRS): هي عبارة عن مجموعة الفروض المحاسبية وتفسيراتها والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتهدف إلى تطوير حزمة المعايير المحاسبية لتكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق لمساعدة المشاركين في سوق رأس المال العالمي وباقي المستخدمين لاتخاذ قرارات إقتصادية.

### الفصل الثالث

دراسة ميدانية لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

يتضمن هذا الفصل تحليل البيانات الميدانية الخاصة بالدراسة ونتائج اختبار فروضها من خلال نموذج المعادلات البنائية للبيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للبنوك بعينة البحث، وكذلك الاحصاء الاستنتاجي عند مستوى معنوية أقل من 5%، ليتمكن الباحث من تحديد وجهة النظر النهائية من فروض البحث.

بعد الاحاطة بالجانب النظري والذي يتناول المفاهيم الأساسية بالقيمة العادلة والقينة السوقية واستخلاص النتائج من الدراسات السابقة، سيتم في هذا الفصل اسقاط الإطار النظري للبحث على الجانب الميداني لاختبار نموذج الدراسة والبيانات التي لا تحتاج إلى توقعات على عكس النماذج النظرية.

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع وعينة البحث في جميع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية، وعددهم (9) بنوك كما هو موضح بالجدول رقم (1).



## جدول رقم (1) البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية

اسم البنك	مسلسل
بنك البركة - مصر (SAUD)	1
كريدي أجريكول - مصر (CIEB)	2
بنك التعمير والاسكان (HDBK)	3
مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر (ADIB)	4
البنك التجاري الدولي - مصر (COMI)	5
البنك المصري الخليجي (EGBE)	6
بنك قطر الوطني الاهلي (QNBA)	7
بنك فيصل الإسلامي المصري (FAIT)	8
البنك المصري لتنمية الصادرات (EXPA)	9

المصدر: بيانات البورصة المصرية

شروط اختيار عينة البحث:

- تم اختيار عينة البحث بناء على أساس عدة اعتبارات كما يلي:
- أن تكون البنوك مدرجة بالبورصة المصرية خلال سنوات الدراسة.
- توفر المعلومات المتمثلة في القوائم المالية.
- ألا يكون البنك قد تعرض لعملية اندماج أو استحواذ خلال فترة الدراسة.

حدود البحث

تمثلت حدود البحث في الخمس سنوات ابتداء من سنة 2015 الى 2019 وهي تعتبر فترة كافية لحساب متغيرات البحث أما فيما يتعلق بالحدود المكانية فت هذا البحث على جميع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية.

مصادر البيانات والمعلومات

بغرض تنفيذ أهداف البحث واختبار فروضه تم جمع المعطيات اللازمة المتمثلة في القوائم المالية والقيم العادلة وأسعار الأسهم السوقية للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية. بالاعتماد على التقارير المنشورة الصادرة عن البورصة المصرية خلال مدة البحث، وتم الحصول على هذه التقارير عن طريق المواقع الالكترونية الخاصة بالأسواق المالية كالتالي:

- بلتون المالية
- مباشر تداول
- فاروس القابضة
- عكاظ للوساطة المالية والاستثمار

- اتش اس بي سي
- سي آي كابيتال للبحوث
- النعيم القابضة
- هيرميس
- إن بي كا كابيتال
- جولفتينر
- العالمية للتأمين
- الشركة الاردنية الدولية للمشاركة البحرية
- غولدمان ساكس
- نعيم للسمسة مصر
- فاب للأوراق المالية
- الفا مينا
- جي بي مورجان لإدارة الأصول
- أرقام كابيتال
- برايم القابضة
- غولدمان ساكس
- النعيم القابضة
- رينيسانس كابيتال
- جنرال الكتريك

وفيما يلي بيانات بقيمة إجمالي الأصول للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019 وهي موضحة بالجدول التالي.

جدول (2) إجمالي الأصول للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه المصري)

اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة - مصر	28900029	42529591	50278975	62521248	72518112
كريدي أجريكول - مصر	31929752	46164174	45517084	53559002	50501353
بنك التعمير والاسكان	27287366	34050722	53823356	50748217	54219205
مصرف أبو ظبي الإسلامي	23588365	33228215	3741523	49406296	60324735
البنك التجاري الدولي	195379311	277678241	312179291	361313089	400050398
البنك المصري الخليجي	23359351	45164597	56275228	61627969	68391960
بنك قطر الوطني الاهلي	132816943	187802523	219606059	254588333	268920961
بنك فيصل الإسلامي	56745106	76670148	85025627	96394639	104369387
المصري لتنمية الصادرات	-	26426421	33250812	44950142	50832473

المصدر: القوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

كما يوضح الجدول التالي إجمالي الالتزامات للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019 وهي موضحة كالتالي:



جدول (3) إجمالي الالتزامات للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2015	2016	2017	2018	2019	اسم البنك
27411345	40558268	47646250	59089592	68425537	بنك البركة - مصر
28447413	42163059	40157514	47390642	43320198	كريدي أجريكول - مصر
24139652	30509126	49339653	44629540	46686830	بنك التعمير والاسكان
22439457	31638287	35122458	46241876	55979364	مصرف أبو ظبي الإسلامي
177989685	253514094	283653987	319442185	347186328	البنك التجاري الدولي
21643448	42850653	52790743	57992488	63656046	البنك المصري الخليجي
117837617	173817455	222954898	226890364	234742754	بنك قطر الوطني الاهلي
51779045	67557708	74941913	83826143	90330189	بنك فيصل الإسلامي
-	24083582	30472186	40378189	45466178	المصري لتنمية الصادرات

المصدر: القوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

إجمالي حقوق المساهمين مضاف إليها حقوق الأقلية:

جدول (4) إجمالي حقوق المساهمين مضاف إليها حقوق الأقلية للبنوك التجارية المدرجة

بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2015	2016	2017	2018	2019	اسم البنك
1,488,684	1,971,323	2,632,724	3,431,655	4,092,575	بنك البركة
3,482,339	4,001,115	5,359,570	6,168,360	7,181,155	كريدي أجريكول
3,147,713	3,541,596	4,483,702	6,118,676	7,532,374	بنك التعمير والاسكان
1,148,908	1,589,928	2,292,785	3,164,420	4,345,371	أبو ظبي الإسلامي
17,389,626	24,164,147	28,525,304	41,870,904	52,864,070	البنك التجاري الدولي
1,715,903	2,313,944	3,484,484	3,635,480	4,735,913	البنك المصري الخليجي
14,979,325	17,114,990	22,506,409	28,653,476	34,178,207	بنك قطر الوطني الاهلي
4,966,061	9,112,440	10,083,714	12,568,496	14,039,198	بنك فيصل الإسلامي
2,251,605	2,342,839	2,778,626	4,571,953	5,366,295	المصري لتنمية الصادرات

المصدر: من إعداد الباحث طبقاً للقوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

وفيما يلي بيانات بقيمة إجمالي الأصول للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019 وهي موضحة بالجدول التالي.  
جدول (5) إجمالي القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2015	2016	2017	2018	2019	اسم البنك
11.23	0.00	12.86	14.90	11.29	بنك البركة - مصر
22.48	0.00	40.79	43.50	30.01	كريدي أجريكول - مصر
25.91	0.00	43.09	52.69	42.54	بنك التعمير والاسكان
7.01	3.49	7.15	12.21	12.81	مصرف أبو ظبي الإسلامي
43.18	68.21	82.93	80.82	77.94	البنك التجاري الدولي
1.22	0.00	0.98	0.87	0.58	البنك المصري الخليجي
33.09	0.00	41.56	46.68	14.67	بنك قطر الوطني الاهلي
13.71	7.29	1.24	12.91	15.86	بنك فيصل الإسلامي
8.44	8.79	9.74	11.34	8.26	البنك المصري لتنمية الصادرات

المصدر: القوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

أ- التغير في (المتغير المستقل) القيمة العادلة للبنوك محل البحث:

1- إجمالي التغير في الأصول:

جدول (6) إجمالي التغير الأصول للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام

من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2015	2016	2017	2018	2019	اسم البنك
28,900,029	13,629,562	7,749,384	12,242,273	9,996,864	بنك البركة - مصر
31,929,752	14,234,422	(647,090)	8,041,918	(3,057,649)	كريدي أجريكول - مصر
27,287,366	6,763,356	19,772,634	(3,075,139)	3,470,988	بنك التعمير والاسكان
23,588,365	9,639,850	(29,486,692)	45,664,773	10,918,439	مصرف أبو ظبي الإسلامي
195,379,311	82,298,930	34,501,050	49,133,798	38,737,309	البنك التجاري الدولي
23,359,351	21,805,246	11,110,631	5,352,741	6,763,991	البنك المصري الخليجي
132,816,943	54,985,580	31,803,536	34,982,274	14,332,628	بنك قطر الوطني الاهلي
56,745,106	19,925,042	8,355,479	11,369,012	7,974,748	بنك فيصل الإسلامي
-	--	6,824,391	11,699,330	5,882,331	المصري لتنمية الصادرات

المصدر: من إعداد الباحث طبقاً للقوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.



## 2- إجمالي التغيير في الالتزامات:

جدول (7) إجمالي التغييرات للالتزامات للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن

الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه المصري)

2015	2016	2017	2018	2019	اسم البنك
27,411,345	13,146,923	7,087,982	11,443,342	9,335,945	بنك البركة - مصر
28,447,413	13,715,646	(2,005,545)	7,233,128	(4,070,444)	كريدي أجريكول - مصر
24,139,652	6,369,474	18,830,527	(4,710,113)	2,057,290	بنك التعمير والاسكان
22,439,457	9,198,830	3,484,171	11,119,418	9,737,488	مصرف أبو ظبي الإسلامي
177,989,685	75,524,409	30,139,893	35,788,198	27,744,143	البنك التجاري الدولي
21,643,448	21,207,205	9,940,090	5,201,745	5,663,558	البنك المصري الخليجي
117,837,617	55,979,838	49,137,443	3,935,466	7,852,390	بنك قطر الوطني الاهلي
51,779,045	15,778,663	7,384,205	8,884,230	6,504,046	بنك فيصل الإسلامي
-	13,629,562	6,388,604	9,906,003	5,087,989	المصري لتنمية الصادرات

المصدر: من إعداد الباحث طبقاً للقوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

## 3- إجمالي التغيير في حقوق المساهمين مضاف إليها حقوق الاقلية:

جدول (8) إجمالي التغيير في حقوق المساهمين مضاف إليها حقوق الاقلية للبنوك التجارية

المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه المصري)

2015	2016	2017	2018	2019	اسم البنك
1,488,684	482,639	661,401	798,931	660,920	بنك البركة
3,482,339	518,776	1,358,455	808,790	1,012,795	كريدي أجريكول
3,147,713	393,883	942,106	1,634,974	1,413,698	بنك التعمير والاسكان
1,148,908	441,020	702,857	871,635	1,180,951	مصرف أبو ظبي الإسلامي
17,389,626	6,774,521	4,361,157	13,345,600	10,993,166	البنك التجاري الدولي
1,715,903	598,041	1,170,540	150,996	1,100,433	المصري الخليجي
14,979,325	2,135,665	5,391,419	6,147,067	5,524,731	قطر الوطني الاهلي
4,966,061	4,146,379	971,274	2,484,782	1,470,702	بنك فيصل الإسلامي
-	2,342,839	435,787	1,793,327	794,342	المصري لتنمية الصادرات

المصدر: من إعداد الباحث طبقاً للقوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

#### 4- إجمالي التغير في القيمة السوقية

جدول (9) إجمالي التغير في القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن

الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

اسم البنك	2019	2018	2017	2016	2015
بنك البركة - مصر	-0.24	0.16	0.00	-1.00	11.23
كريدي أجريكول - مصر	-0.31	0.07	0.00	-1.00	22.48
بنك التعمير والاسكان	-0.19	0.22	0.00	-1.00	25.91
مصرف أبو ظبي الإسلامي	0.05	0.71	1.05	-0.50	7.01
البنك التجاري الدولي	-0.04	-0.03	0.22	0.58	43.18
البنك المصري الخليجي	-0.34	-0.11	0.00	-1.00	1.22
بنك قطر الوطني الاهلي	-0.69	0.12	0.00	-1.00	33.09
بنك فيصل الإسلامي	0.23	9.41	-0.83	-0.47	13.71
البنك المصري لتنمية الصادرات	-0.27	0.16	0.11	0.04	8.44

المصدر: القوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المجمعة من قبل الباحث حول

متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

- المتغير المستقل: محاسبة القيمة العادلة

الجدول (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المتعلقة بأبعاد المتغير المستقل

الرقم	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
1	التغير في الأصول للبنوك التجارية	60,799,737	61071812.33219	60799736.8889	194585713.00
2	التغير في الالتزامات للبنوك التجارية	55,077,033	54061046.43165	55077033.3333	172331436.00
3	التغير في حقوق المساهمين	6,508,066	7298753.13274	6508066.3333	22254277.00

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح الجدول السابق أن الوسط الحسابي للتغير في الأصول للبنوك التجارية

(60,799,737) ألف جنيه مصري، بينما بلغت أدنى قيمة (60799736.8889) ألف جنيه

مصري، في حين بلغت أعلى قيمة (194585713.00). كما بلغ الوسط الحسابي للتغير في

الالتزامات للبنوك التجارية (55,077,033). الوسط الحسابي للتغير في الأصول للبنوك

التجارية (55,077,033) ألف جنيه مصري، بينما بلغت أدنى قيمة (55077033.3333)



ألف جنيه مصري، في حين بلغت أعلى قيمة (172331436.00). كما الوسط الحسابي للتغير في حقوق المساهمين (6,508,066) ألف جنيه مصري، بينما بلغت أدنى قيمة (6508066.3333) ألف جنيه مصري، في حين بلغت أعلى قيمة (22254277.00).

المتغير التابع: التغير في القيمة السوقية

الجدول (11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المتعلقة بالمتغير التابع

الرقم	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
1	التغير في القيمة السوقية	4.2733	3.03136	-0.06	8.78

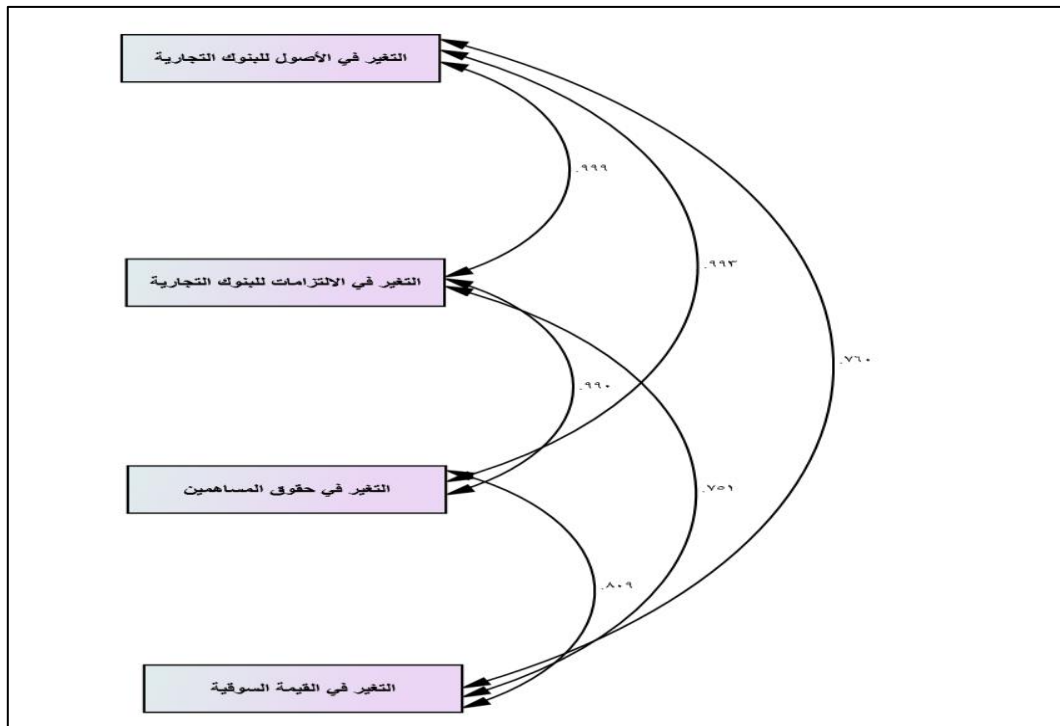
المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

الوسط الحسابي للتغير في حقوق المساهمين (4.2733) ألف جنيه مصري، بينما بلغت أدنى قيمة (-0.06) ألف جنيه مصري، في حين بلغت أعلى قيمة (8.78).

وللتعرف على معاملات الارتباط بين جميع متغيرات البحث سواء الأبعاد الفرعية للمتغير المستقل محاسبة القيمة العادلة والتي تنقسم التغير في الأصول للبنوك التجارية، والتغير في الالتزامات للبنوك التجارية، والتغير في حقوق المساهمين، وأيضاً المتغير التابع التغير في القيمة السوقية.

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

شكل (1) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات البحث



المصدر: مخرجات برنامج AMOS V.25.



### جدول (13) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات البحث

الرقم	البعد	التغير في الأصول للبنوك التجارية	التغير في الالتزامات للبنوك التجارية	التغير في حقوق المساهمين السوقية	التغير في القيمة السوقية
التغير في الأصول للبنوك التجارية	معامل الارتباط	1	0.999	0.993	0.760
	مستوى المعنوية		0.000	0.000	0.017
التغير في الالتزامات للبنوك التجارية	معامل الارتباط	1	0.999	0.990	0.751
	مستوى المعنوية		0.000	0.000	0.020
التغير في حقوق المساهمين	معامل الارتباط	1	0.990	0.990	0.809
	مستوى المعنوية		0.000	0.000	0.008
التغير في القيمة السوقية	معامل الارتباط	0.760	0.751	0.809	1
	مستوى المعنوية	0.017	0.020	0.017	

المصدر: مخرجات برنامج AMOS V.25.

تبيين من خلال الجدول السابق ما يلي:

- 1- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية بين التغير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع حيث بلغت قيمة الارتباط (0.760) وهي طردية موجبة عند مستوى معنوية أقل من 5%.
- 2- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية بين التغير في الالتزامات للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع حيث بلغت قيمة الارتباط (0.751) وهي طردية موجبة عند مستوى معنوية أقل من 5%.
- 3- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية بين التغير في حقوق المساهمين كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع حيث بلغت قيمة الارتباط (0.809) وهي طردية موجبة عند مستوى معنوية أقل من 1%.
- 4- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية بين التغير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في الالتزامات للبنوك التجارية كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط (0.999) وهي طردية موجبة عند مستوى معنوية أقل من 1%.



5- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية بين التغير في الأصول للبُوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في حُقوق المساهمين كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط (0.993) وهي طردية موجبة عند مستوى معنوية أقل من 1%.

6- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية بين التغير في الالتزامات للبُوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في حُقوق المساهمين كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط (0.751) وهي طردية موجبة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

مؤشرات جودة المطابقة لنموذج تحليل الارتباط

#### جدول (14)

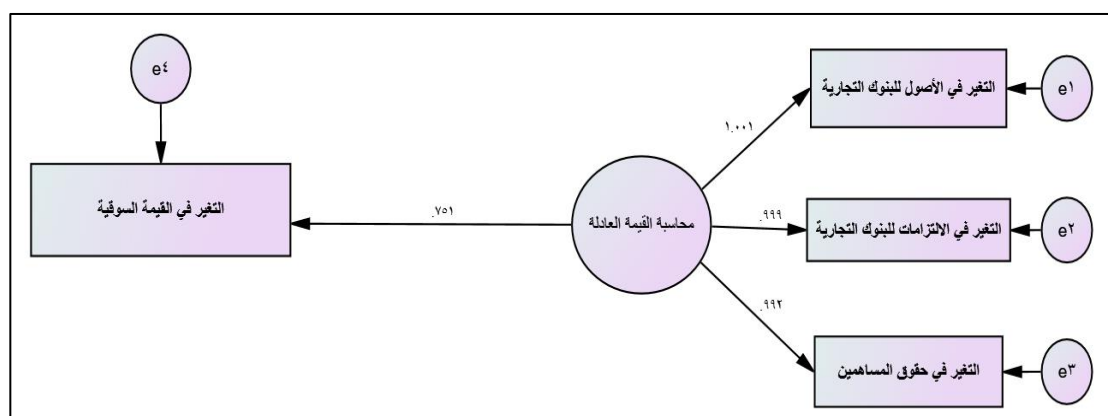
مؤشرات جودة المطابقة الخاصةً بنموذج الارتباط بين متغيرات البحث

جودة المطابقة	المؤشر
	مؤشرات المطابقة المطلقة Absolute fit indexes
0.050	الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)
0.962	مؤشر حسن المطابقة Goodness of Fit Index (GFI)
0.010	قيمة P (P - Value)
	مؤشرات المطابقة المتزايدة Incremental fit indexes
0.937	مؤشر حسن المطابقة المصحح Adjusted Goodness of Fit Index (AGFI)
0.982	مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI)
0.978	مؤشر تاكر - لويس Tucker - Lewis Index (TLI)
0.972	مؤشر المطابقة المعياري Normed Fit Index (NFI)
	مؤشرات الحزم في صلاحية النموذج Parsimonious fit indexes
1.852	النسبة ما بين قيم مربع كاي (Chi-square) ودرجات الحرية (DF)
35.543	مربع كاي (Chi-square)

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات مخرجات التحليل الاحصائي بواسطة برنامج AMOS V.25

يتضح من الجدول السابق أن مؤشرات المطابقة للنموذج المقترح جميعها ملائمة ومقبولة حيث حقق مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) قيمة (0.050) وهو مؤشر مقبول، بينما بلغ مؤشر حسن المطابقة (GFI) قيمة (0.962) وهو مؤشر جيد، وحققت قيمة P مستوى معنوية (0.010) وهو مؤشر جيد، بينما حقق مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) قيمة (0.937) وهو مؤشر جيد، وأيضاً حقق مؤشر المطابقة المقارن (CFI) قيمة (0.982) وهو مؤشر جيد، وأيضاً حقق مؤشر تاكر - لويس (TLI) قيمة (0.978) وهو مؤشر جيد، في حين حقق مؤشر المطابقة المعياري (NFI) قيمة (0.972) وهو مؤشر جيد،

بينما وصلت النسبة ما بين قيم مربع كاي (Chi-square) ودرجات الحرية (DF) إلى (1.852) وهي نسبة جيدة، وأخيراً بلغت قيمة مربع كاي (35.543). وبذلك نستخلص أن النموذج الهيكلي للبحث ملائم لبيانات العينة، كما أنه يوفر المقاييس الملائمة للنظرية المقترحة مما يدل على جودة نموذج القياس وأن هيكل البنائي للنموذج ملائم. تحليل الانحدار لقياس أثر محاسبة القيمة العادلة على التغير في القيمة السوقية شكل (2) تحليل الانحدار لقياس أثر محاسبة القيمة العادلة على التغير في القيمة السوقية



المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة برنامج AMOS V.25  
جدول (15) تحليل الانحدار لقياس أثر محاسبة القيمة العادلة على التغير في القيمة السوقية

النتيجة	المعنوية P	النسبة الحرجة C.R	الخطأ المعياري S.E	معامل المسار $\beta$	علاقة المسار
دالة احصائياً	0.000	2.237	0.761	0.751	محاسبة القيمة العادلة --> القيمة السوقية

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة برنامج AMOS V.25  
تبين من خلال تحليل الانحدار بواسطة نموذج المعادلات الهيكلية أن هناك تأثير إيجابي معنوي لمحاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل بأبعادها الثلاثة التغير في الأصول للبنوك التجارية، والتغير في الالتزامات للبنوك التجارية، والتغير في حقوق المساهمين، على المتغير التابع التغير في القيمة السوقية حيث بلغ معامل انحدار إيجابي قدره (0.751)، وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية أقل من 1%.

مؤشرات جودة المطابقة الخاصة بنموذج الانحدار لتأثير أبعاد محاسبة القيمة العادلة على التغير في القيمة السوقية



## جدول (16)

## مؤشرات جودة المطابقة الخاصة بنموذج الانحدار

جودة المطابقة	المؤشر
مؤشرات المطابقة المطلقة Absolute fit indexes	
0.051	الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)
0.972	مؤشر حسن المطابقة Goodness of Fit Index (GFI)
0.011	قيمة P (P - Value)
مؤشرات المطابقة المتزايدة Incremental fit indexes	
0.947	مؤشر حسن المطابقة المصحح Adjusted Goodness of Fit Index (AGFI)
0.992	مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI)
0.988	مؤشر تاكر - لويس Tucker - Lewis Index (TLI)
0.982	مؤشر المطابقة المعياري Normed Fit Index (NFI)
مؤشرات الحزم في صلاحية النموذج Parsimonious fit indexes	
1.862	النسبة ما بين قيم مربع كاي (Chi-square) ودرجات الحرية (DF)
35.562	مربع كاي (Chi-square)

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة برنامج AMOS V.25

يتضح من الجدول السابق أن مؤشرات المطابقة للنموذج المقترح جميعها ملائمة ومقبولة حيث حقق مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) قيمة (0.051) وهو مؤشر مقبول، بينما بلغ مؤشر حسن المطابقة (GFI) قيمة (0.971) وهو مؤشر جيد، وحققت قيمة P مستوى معنوية (0.011) وهو مؤشر جيد، بينما حقق مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) قيمة (0.948) وهو مؤشر جيد، وأيضاً حقق مؤشر المطابقة المقارن (CFI) قيمة (0.992) وهو مؤشر جيد، وأيضاً حقق مؤشر تاكر - لويس (TLI) قيمة (0.988) وهو مؤشر جيد، في حين حقق مؤشر المطابقة المعياري (NFI) قيمة (0.982) وهو مؤشر جيد، بينما وصلت النسبة ما بين قيم مربع كاي (Chi-square) ودرجات الحرية (DF) إلى (1.862) وهي نسبة جيدة، وأخيراً بلغت قيمة مربع كاي (35.562). وبذلك نستخلص أن النموذج الهيكلي للبحث ملائم لبيانات العينة، كما أنه يوفر المقاييس الملائمة للنظرية المقترحة مما يدل على جودة نموذج القياس وأن هيكل البنائي للنموذج ملائم.

### مَدَى ملائمة النموذج Goodness of Fit of the Model

يتم حساب مَدَى ملائمة نموذج البحث من خلال المعادلة التالية:

$$GOF = \sqrt{R^2 \times AVE} = \sqrt{0.755 \times 0.732} = 0.743$$

ويوضح الجدول التالي مستويات ملائمة نموذج البحث كما حددها (Wetzels *et al.*, 2009) وهي أربع مستويات تحدد بناء على قيمة GOF.

جدول (17) مَدَى ملائمة نموذج البحث

مَدَى الملائمة	القيمة
غير ملائم	أقل من 0.01
ملائم بدرجة صغيرة	من 0.01 إلى 0.25
متوسط	من 0.25 إلى 0.36
ملائم بدرجة كبيرة	أكبر من 0.36

المصدر: (Wetzels *et al.*, 2009)

وتوضح النتائج أن نموذج البحث ملائم بدرجة كبيرة طبقاً لمعيار (Wetzels *et al.*, 2009) الموضوع بالجدول السابق حيث بلغت قيمة  $GOF = 0.743$  وهي قيمة أكبر من 0.360 وتعد قيمة جيدة للغاية.

النتائج:

- 1- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع.
- 2- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الالتزامات للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع.
- 3- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في حقوق المساهمين كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع.
- 4- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في الالتزامات للبنوك التجارية كمتغير مستقل.
- 5- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في حقوق المساهمين كمتغير مستقل.



6- هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الالتزامات للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في حقوق المساهمين كمتغير مستقل.

التوصيات:

يطرح الباحث عدداً من التوصيات التي تضمنتها نقاط المناقشة في فصولها السابقة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يوصي الباحث ان تتضمن مناهج ومحتويات تدريس المحاسبة المالية ما يتعلّق بتأثير معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية.
2. توفر القيمة العادلة معلومات أكثر دلالة في التعبير عن القيم السوقية للأسهم وبالتالي فهي أكثر اعتمادية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. متابعة ما يطرأ من تغيرات تشير إليها المعايير المحاسبية التي تعتمدُها البنوك واستغلالها الأمثل في التبليغ عما يطرأ من تغيرات جوهرية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية بشكل مستمر.
4. الترويج لاستخدام محاسبة القيم العادلة عن طريق عقد الدورات والمؤتمرات الترويجية والتي يدعى إليها الوحدات الاقتصادية المدرجة بالبورصة ووكلائها وشرح كيفية الاستفادة منها وكيفية تلافي نقاط ضعفها.
5. بانتشار أبحاث الدارسين حول الأهمية التي تحوزها محاسبة القيمة العادلة وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل بالتطبيق العملي عند الاعتراف بنتائج الأعمال للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية

- جودة عبد الرؤوف، محاسبة المنشآت المالية المتخصصة، بدون نشر، القاهرة، (2008)
- حلمي البشبيشي، نجدي نصار، دراسات في محاسبة المنشآت المتخصصة، بدون نشر، القاهرة، (2004)
- رولا كاسر لايقة، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري) ، سوريا، (2007)
- عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، ص: 144 (2002)
- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري <http://www.cbe.org.eg/arabic>
- نادية راضي عبد العليم، المنهج الإسلامي لقياس تكلفة الجودة للخدمات المصرفية مع التطبيق على المصارف الإسلامية، ماجستير، جامعة القاهرة، 2010

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Anne Beatty, Financial Accounting in the Banking Industry: A review of the empirical literature, NY USA, October 23, 2013
- Barlev, B. and Haddad, J. R. (2017), "Fair Value Accounting and the Management of the Firm", Critical Perspectives on Accounting California, Vo. 14, pp. 383-415.
- Brousseau, Carl & Gendron, M. & Belanger, Philippe & Coupland, Jonathan, (2018), "Does Fair Value Accounting Contribute to Market Price Volatility? And Experimental Approach", Article, Accounting and Finance 54 (4).
- Hikmat A. Alrawi and Suja Sarah Thomas, Application of Contingency Theory of Accounting Information to the Banking Sector, Asian Academy of Management Journal, 33-55, July 2012
- Mey, Abram., Theodore Limbering and his Theory of Values and Costs, Abacus, September 2011, Vol. 2 Issue. 3, pp 3-23.
- Urooj Khan (2017), Does Fair Value Accounting Contribute to Systemic Risk in The Banking Industry? Columbia Business School Research Paper Series.
- Wetzels, M., Odekerken-Schröder, G., & Van Oppen, C. (2009). Using PLS path modeling for assessing hierarchical construct models: Guidelines and empirical illustration. MIS quarterly, 177-195.



- **Pozen, Robert C. (2019), “Is It Fair to Blame Fair Value Accounting for The Financial Crisis?” Article, Crisis Management publication, Harvard Business Review.**
- **Palea, Vera (2019), “Fair Value Accounting and its Usefulness to Financial Statement Users”, Publication, Journal of Financial Reporting and Accounting, ISSN: 1985-2517**
- **Hikmat A. Alrawi and Suja Sarah Thomas (2018), Application of Contingency Theory of Accounting Information to the Banking Sector, Asian Academy of Management Journal, 33-55.**
- **Oyewo, Babajide (17 April 2020), Post-Implementation Challenges of Fair Value Measurement (IFRS 13): some empirical evidence, African Journal of Economic and Management Studies, ISSN: 2040-0705**